الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

07 **فبراير** 2024

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	25

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أكدت أن موقفها: لا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية

الدولة الفلسطينية أولوية سعودية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058170

صرَّحت وزارة الخارجية، أنه فيما يتعلق بالمناقشات الجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مسار السلام العربي - الإسرائيلي، وفي ضوء ما ورد على لسان المتحدث بإسم مجلس الأمن القومي الأمريكي بهذا الشأن، فإن وزارة الخارجية تؤكد أن موقف المملكة العربية السعودية كان ولا يزال ثابتاً تجاه القضية الفلسطينية وضرورة حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة، كما أن المملكة أبلغت موقفها الثابت للإدارة الأمريكية أنه لن يكون هناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانسحاب كافة أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة. وتؤكد المملكة دعوتها للمجتمع الدولي - وعلى وجه الخصوص - الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي لم تعترف حتى الآن بالدولة الفلسطينية بأهمية الإسراع في الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشرقية ليتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة وليتحقق السلام الشامل والعادل للجميع.

الموافقة على تعديل آلية لتسديد أقساط الدعم السكني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058128

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، أمس، في الرياض.

وفي بداية الجلسة، اطّلع مجلس الوزراء على فحوى استقبال خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- صاحب السمو أمير دولة الكويت، وعلى نتائج مباحثات سموه مع صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، والتي أكدت متانة العلاقات الأخوية بين البلدين، والرغبة المشتركة في تعميق التعاون بينهما في المجالات كافة، والعمل على استمرار التنسيق والتشاور في القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تناول إثر ذلك، مجمل المحادثات والاجتماعات التي جرت بين المملكة وعددٍ من الدول خلال الأيام الماضية، لمواصلة تعزيز أواصر التعاون المتعدد الأطراف ودعم مجالات التنسيق المشترك؛ بما يسهم في معالجة التحديات العالمية، والمضي قدماً نحو مستقبل أكثر ازدهاراً وأمناً.

وأشاد مجلس الوزراء في هذا السياق، بمخرجات الاجتماع (الثاني) لمجلس وزراء دفاع دول التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي عقد بالرياض، مشيراً إلى أن دعم المملكة لصندوق تمويل المبادرات في التحالف بمبلغ (100) مليون ريال يؤكد نهجها والتزامها بنشر قيم الاعتدال، ونبذ العنف والتطرف.
وعدّ المجلس، استضافة المملكة للمؤتمر (السادس عشر) للدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في ديسمبر المقبل؛ خطوة مهمة في تعزيز التعاون من أجل إيجاد حلول فعالة للحد من تدهور الأراضي وآثار الجفاف؛ مما سيسهم في تحقيق فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية للعالم أجمع.

واطّلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطّلع على ما انـتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفويض صاحب السمو وزير الخارجية -أو من ينيبه- باستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لانضمام المملكة للاتفاق المشار إليه.
ثانياً:
الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية والمشيخة الإسلامية في جمهورية الجبل الأسود، في مجال الشؤون الإسلامية.
ثالثاً:
تفويض معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتوقيع عليه.
رابعاً:
تفويض معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البريطاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة الأعمال والتجارة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، للتعاون في مجال تصنيع الأدوية الحيوية والخلويَّة والجينية، والتوقيع عليه.
خامساً:
الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية في الجمهورية التركية، للتعاون في مجال التعدين.
سادساً:
تفويض معالي وزير الاستثمار -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الترينيدادي والتوباغي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو، للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والتوقيع عليه.
سابعاً:
تفويض معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية والإدارة الوطنية للمنتجات الطبية في جمهورية الصين الشعبية، للتعاون في مجال تنظيم الأدوية والأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل، والتوقيع عليه.
ثامناً:
الموافقة على نظام صندوق البنية التحتية الوطني.
تاسعاً:
الموافقة على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 22 / 4 / 1439هـ، الصادر بشأن آلية تسديد أقساط الدعم السكني عن الفئات التي ترعاها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وذلك على النحو الوارد في القرار.
عاشراً:
اعتماد مواقع خام رمل السيليكا (الرمل والصخر الأبيض) المحجوزة للأنشطة التعدينية في مناطق المملكة بحسب الخرائط المحدثة.
حادي عشر:
تتحمل الدولة الرسوم الجمركية لمدخلات الإنتاج الزراعي لأصناف وبنود جمركية محددة، لمدة (سنتين) وفقاً لعدد من الضوابط.

ثاني عشر:
تعيين الأستاذة/ سارة بنت جماز السحيمي عضواً، وتجديد عضوية الأستاذ/ ديفيد واين كالستش في مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء من المتخصصين في مجال عمل الهيئة، لمدة (ثلاث) سنوات.
ثالث عشر:
اعتماد الحسابات الختامية لهيئة تطوير المنطقة الشرقية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والهيئة العامة للصناعات العسكرية لعام مالي سابق.
رابع عشر:
الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وذلك على النحو التالي:
- ترقية فهد بن سعد بن عبدالعزيز بن معمر إلى وظيفة (مستشار أول أعمال) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
- ترقية المهندس/ مطلق بن الأسمر بن مفلح الشراري إلى وظيفة (مستشار أول هندسة طرق) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة النقل والخدمات اللوجستية.
- ترقية سليمان بن خالد بن عبدالله الخضيري إلى وظيفة (مستشار أعمال) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة التعليم.
كما اطّلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لهيئة الهلال الأحمر السعودي، وهيئة الفروسية، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

اختيار الإبراهيم رئيساً لمجلس صندوق البنية التحتية

ولي العهد يترأس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058132

أصدر مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، قراراً باختيار معالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم رئيساً لمجلس إدارة صندوق البنية التحتية الوطني.
ورفع معاليه بهذه المناسبة، الشكر والتقدير لسمو ولي العهد على هذه الثقة ودعم سموّه لتمكين التحول الاقتصادي في القطاعات الواعدة، والدعم المستمر لتعزيز كفاءة وفعالية مؤسسات التنمية الوطنية وتعظيم أثرها التنموي، واستدامة ممارساتها التمويلية والاستثمارية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.
وبين أن صندوق البنية التحتية الوطني يُعنى بالتمويل التنموي لمشروعات البنية التحتية بالمملكة، ولتمكين الاقتصاد من خلال الإسهام في تسريع تنفيذ مشروعات البنية التحتية الاستراتيجية، التي ستعمل على تنمية قطاعات اقتصادية مستهدفة ستنعكس آثارها الإيجابية على كفاءة البنية التحتية.
وأكد الإبراهيم دور الصندوق الفاعل في الإسهام بتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 والإسهام برفع مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 65 %، ودوره المهم في مبادرة السعودية الخضراء من خلال دعم المشروعات التي تهدف إلى تحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060.

وأشار إلى توجه الصندوق نحو تحديد مسار واضح للإسهام في تمكين الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيعها، وتحفيز المستثمرين المحليين والدوليين وجذبهم للمشاركة والاستثمار في تنفيذ تلك المشروعات من خلال حزمة من المنتجات والحلول التمويلية المبتكرة لدعم توجهات المملكة لتصبح وجهة استثمارية رائدة رئيسة لهذه الفئة المهمة من الأصول.
وقال معاليه: «إن الصندوق سيوفر حلولاً للتمويل التنموي ستسهم -بمشيئة الله- في تسريع تنفيذ مشروعات البنية التحتية المعززة للإنتاجية، ما تُعد عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف المملكة في تنويع الاقتصاد، وزيادة دور القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات والخبرات الدولية، وتوفير فرص عمل جديدة.»

التجاوزات الصحية في مواقع التواصل الاجتماعي لا تخضع للرقابة

منصات التواصل.. عيادات استشارية دون رقابة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058090

رغم أن العلاج النفسي والاجتماعي "مهنة علمية وعملية ترتكز على معرفة ومهارة وقيم أخلاقية وتمارس من خلال تراخيص مهنية صادرة من جهات معتمدة"، إلا أنها انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الاستشارات النفسية والاجتماعية وحتى الأسرية "الافتراضية" التي يقوم عليها بعض من المستشارين دون رقابة أو حتى مساءلة، حتى تحولت منصات التواصل الاجتماعي إلى عيادات مصغرة متاحة للجميع في مختلف الأوقات.
هذا الانتشار صاحبه العديد من التحذيرات والتهديدات والمخاطر التي قد تصل إلى اختراق الخصوصية وإعطاء استشارات خاطئة قد تؤثر سلباً على صحة الأفراد النفسية والأسرية ومن الممكن أن تؤدي إلى تشتت الأسر.
وإيمانًا بالدور التوعوي المنوط بجريدة الرياض، عُقدت، مؤخرًا، ندوة ناقشت هذا الموضوع من عدّة زوايا (نفسية واجتماعية وقانونية، بمشاركة كل من استشاري في الطب النفسي الدكتور جمال الطويرقي، وأستاذ علم النفس الإكلينيكي الدكتور إبراهيم الحكمي، والكاتب الاجتماعي الأستاذ منصور الضبعان، والمحامي الأستاذ خالد اليوسف، والمستشارة الأسرية الأستاذة مها القطان.
وحضر الندوة من جريدة الرياض، رئيس التحرير أ. هاني وفا، ومديرو التحرير أ. خالد الربيش، وأ. صالح الحماد، ورئيس القسم الرياضي، أ. سليمان العساف، والزملاء من التحرير الأستاذ عبدالعزيز الشهري، وأ. ناصر العماش، وأ. صالحة العتيبي.
وفي بداية الندوة، رحب رئيس التحرير بضيوفها، مؤكدًا على أهمية هذه الندوة كونها تناقش موضوعاً مهماً وهو استخدام منصات التواصل الاجتماعي في الاستشارات الطبية والنفسية، والذي قد يكون سلاحاً ذا حدين، مشيرًا إلى أن هذه الندوة تهدف لبحث مدى انتشار هذه الظاهرة محلياً وعالمياً، إضافة إلى التوعية بآثارها السلبية على المريض النفسي، ومحاولة إيجاد حلول للحد من انتشارها في مجتمعنا المحلي.

الاستشارات والنصائح النفسية الأسرية.. تنتشر في مواقع التواصل دون حسيب ورقيب

تاريخ الاستشارات الافتراضية

وفي بداية الندوة، تحدث د. الطويرقي عن تاريخ الاستشارات الطبية النفسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، موضحًا بأنها ذات إشكالات كبيرة، وهي تعود إلى العام 1994، حين استخدم هذا النوع من الاستشارات لأول مرة وكان يسمى بالخط الأحمر، وقد كان هناك إساءة استخدام من الطرفين (المستشار والمريض)، فالمريض النفسي كان يُستغل من قِبل المستشار والذي قد يكون غير مؤهل ليعطي الاستشارات الطبية، كما أن المريض نفسه قد يكون لديه نوع من أنواع الاضطراب الذي يستغله في الاستعطاف.

وتابع الطويرقي: أن تناول الأمور المتعلقة بالطب النفسي عبر الهاتف أو الإنترنت، يؤدي للتشخيص الخاطئ، كما أن التحقق من أهلية الشخص المستشار وما إن كانت لديه رخصة تخوله للعمل في هذا المجال أم لا من الأمور الصعبة، وقد تحدث مخالفات عديدة غير أخلاقية، كأن يطغى التكسب المادي على المعالجة الحقيقية، خاصة في ظل عدم وجود ما يثبت ما يتم تناوله من قبل الطرفين، الأمر الذي يؤدي إلى إفلاتهما من العقاب القانوني.

المساحات الافتراضية

وعلق د. الحكمي: أرى أن الإشكالية تكمن في الخلط بين مسمى العلاج النفسي والاستشارات النفسية، فالعلاج النفسي أمر يختلف تماماً عما يقوم به الأشخاص في الاستشارات، وقد لاحظت وجود مساحات في وسائل التواصل الاجتماعي تدعي بأنها تقوم بالعلاج النفسي، إلا أن العلاج النفسي عملية معقدة لا بد فيه من دراسة الحالة واستخدام المقاييس النفسية والجلوس مع المراجع وجهاً لوجه، وحسب المدارس العلاجية فإن أقلها يلزم بثماني جلسات حتى يمكن أن يطبق العلاج النفسي، بينما ما يقوم به أولئك فإنه لا يعدو عن كونه نصحا وتوجيها، وهذا لا يعد علاجاً نفسياً.

وحسب الدراسات والأبحاث فإن إعطاء النصيحة من المختص النفسي يعد أقل الدرجات الفاعلة في العلاج النفسي، لذلك لا يوجد اختصاصي نفسي يقدم نصيحة لشخص من الأشخاص، أما إذا كان يقصد بالاستشارات النفسية العلاج النفسي ذاته، فهو بهذه الطريقة يعتبر خاطئ وقد يؤذي المراجع بشكل أكبر.

هيئة التخصصات الصحية لا تعطي لقب مستشار واللقب يستخدم للتحايل

دفعًا للحرج

وقال الحكمي: أتفهم توجه الناس للعلاج النفسي عن بعد تجنباً منهم الجلوس مع الاختصاصي النفسي والحديث معه في أمور قد تكون حساسة؛ لذا فالمراجع يرى في الاستشارات عبر التواصل الاجتماعي دفعاً للحرج وتجنبا للخجل، إلا أنه في الوقت نفسه لا توجد لدينا أخلاقيات مهنة في عملية العلاج النفسي عن بعد، رغم أنه في مختلف دول العالم توجد أخلاقيات للمهنة تضبط العلاج النفسي عن بعد، ومن خلالها يحفظ حق الطرف المتعالج.

كذلك فإن العلاج النفسي عملية تشاركية، تقوم على الخطة العلاجية التي توضع بتفاهم الطرفين (المعالج والمراجع)؛ لذا لا يمكن علاج حالة عن طريق الحديث بدقيقة أو دقيقتين دون فهم بيئته وظروفه وطرق تعامله مع المشكلات التي يمر بها.

فاعتقد أنه آن الأوان لوضع أخلاقيات لمهنة العلاج النفسي عن بعد يحفظ من خلالها على حقوق الأطراف، وذلك عبر عقد موقع من قبلهم يوضح فيه طريقة العلاج والجلسات العلاجية والأهداف المرجوة من الخطة العلاجية.

مساحات تشخيصية

وتابع حكمي: ولو نظرنا إلى جميع المساحات التي ذكرت وكذلك الاستشارات الكتابية، فإنه لا يوجد فيها اتفاق على الهدف العلاجي، لذا يمكن وصف تلك المساحات بأنها تشخيصية فحسب وتتم بذكر الأعراض التي يعاني منها المراجع، من ثم يسمى المعالج الاضطراب النفسي الذي يعاني منه المراجع، ومعرفة المعالج للاضطراب النفسي لا تعني معرفة الأسباب التي أدت إليه والعوامل والصدمات النفسية التي تعرض لها المراجع، فهذه أمور يدرسها الاختصاصي النفسي بشكل عميق حتى يتمكن من معرفة سبب ظهورها، كذلك فإن هذه المساحات تفتقر إلى عدم وجود خطة علاجية وهدف علاجي متفق عليهما مع المراجع، لذا لا تعدو عن كونها عملية تشخيصية ليس لها هدف أو أي شيء نقيس به صحتها أو خطأها.

مشهد درامي

وقال أ. منصور، أعتقد أننا أمام مشهد درامي للواقع المعيش من مصدر ومتلقي ومسؤول، ويهمنا في هذا المشهد التركيز على المسؤول بجناحيه القانوني والتوعوي.

أما القانوني فإننا نجد الجهات المعنية تقوم بجهود جبارة في الآونة الأخيرة للحد من هذه الموجة الضارة في السوشال ميديا، من خلال استحداث قوانين جديدة للحد من تفشي ظاهرة الاستشارات بشكل عام وليس الاستشارات النفسية والأسرية فقط وبالنسبة لمصدر الاستشارة من المختصين بالأمور النفسية والاجتماعية والمتلقي، فإن الاستشارة السليمة تلزم زيارة المتلقي للاستشارة المختص ومن ثم يمكن التواصل معه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لتجنب خطورة أخذ الاستشارة من غير مختصين على تلك المواقع.

الاستشارات الافتراضية.. التكسب المادي يطغى على المعالجة الحقيقية

وهناك تقرير لـتشيرتي آر إكس يبين أن الجيل الحالي يعتمد حتى في استشارته الطبية على مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت، وبالتالي يحتمل أن تؤخذ المعلومات من غير مصادرها المعتمدة وهذه معضلة خطيرة جداً، ولمواجهتها لا بد من التوعية التي تقوم مسؤوليتها على المدرسة والمسجد ووسائل الإعلام الرسمية وهذه الأخيرة لها دور توعوي مهم في كشف الخلل للجهات القانونية بالإضافة إلى دورها في إبراز المختصين والكفاءات والقدوات وإهمال المتطفلين في السوشال ميديا.

الاستشارة مسؤولية وخيانتها جريمة
وحول رأي القانون في مثل هذه الاستشارات قال المحامي اليوسف: تعد خيانة الأمانة من الجرائم الإنسانية الممقوتة على مر العصور، وتقديم الرأي هو من قبيل أداء الأمانة سواء كان في المهن الصحية أو في المهن المدنية كالمحاماة والهندسة وغيرهما، وذلك لأن المستشار مؤتمن.
وبالتالي وقع على عاتق الدولة -أيدها الله- أن تحمي المتعاملين مع تلك الاستشارات ومن يقدمها بوضع التنظيمات والاشتراطات اللازمة والترخيص الذي يعني اعتراف الجهة المشرفة بأهلية الممتهن أو الممارس، وحمت المتعاملين بأن تصدّت لانتحال صفاتهم وجعلت منه عملاً مجرماً قانوناً ويستحق العقوبة الجزائية وليست التأديبية، ومنها الاستشارات الاجتماعية والنفسية التي تخضع لأنظمة تنظمها، ففي نظام مزاولة المهن الصحية نصت المادة الأولى على أن الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين الذين يقدمون هذه الاستشارات هم من يشملهم هذا النظام وأحكامه، وجاء النص فيه على عدة حالات منها ما هو مجرم كانتحال صفة (مستشار اجتماعي أو نفسي) أو تقديم (الاستشارة الاجتماعية أو النفسية) دون الحصول على ترخيص من الوزارة.كما أن وقوع التعديات عبر وسائل التواصل الاجتماعية يفرض طوق أمانٍ جديدا يتمثل في الرقابة على حماية أمن المجتمع الفكري ومحاربة المعلومات المغلوطة ونشر الإشاعات واستخدام الطرق المخالفة للشريعة الإسلامية والأنظمة والمعايير العلمية
عبر منظومةٍ متكاملة من جهات التنظيم، والرقابة، والجهات الأمنية، والقضائية.
ولكن الزخم الهائل لانتشار الممارسات المخالفة خصوصاً في فضاء وسائل التواصل الاجتماعية المتنوعة والمنتشرة؛ ساهم في الإحساس ببساطة الأمر لدى بعض المنتحلين ومن يتعامل معهم، بينما في الحقيقة أنهم إن نجو بفعلتهم يوماً فلن تكون سلامتهم مضمونة دوماً، بل على العكس تماماً.
ولكن يجدر التنبيه إلى أن المنظم لم يغفل عن مواءمة الخطأ والعقوبة، فليس كل مخالفةٍ للنظام ترتقي للتجريم والعقوبة الجزائية، بل ثمة مرتبةٌ أقل منها في الجسامة والأثر والعقوبة وهي المخالفات، فقد نص نظام المهن الصحية على العديد من المخالفات التي تعتبر مستحقةً لإيقاع الجزاء التأديبي عبر اللجان المختصة، وحتى نحصر ولا نتوسع بالتجريم يمكننا القول: إن كل من ادعى أنه مرخص في تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية أو أوهم الغير بذلك، فإنه يدخل تحت طائلة التجريم ويعاقب بعقوبة وفق النظام تصل إلى ستة أشهر وغرامة تصل إلى مئة ألف ريال وفقاً للمادة 28 من نظام مزاولة المهن الصحية، أما غيرها من الاستشارات مثل من يعالج بقراءة الخط أو من يعالج بالطاقة، أو يقوم بالعلاج النفسي دون معايير علمية معتمدة فتعد مخالفةً لصريح النظام تستوجب العقوبة التأديبية مالم ينطبق عليها نصٌّ يجرّمها.

تأمين قاعدة بيانات مفتوحة للمتعاملين يسهم في حماية المهنة

معايير فنية
وأشار اليوسف: إن الاستشارة عبارة عمل فني، وليست مجرد أسئلة وردود عليها؛ لأن الأخيرة تعد ثقافة وليست استشارة، وبالإمكان تسميتها نصائح أو تجارب شخصية، والإشكالية تكون في الانتقال من تقديم النصيحة إلى تقديم الاستشارة، إذ أن الاستشارة تقوم على عدة ضوابط علمية ومعرفية وأخلاقية لابد أن تجتمع أولا في المستشار وفي عملية الاستشارة ذاتها، ومن ثم يمكن تسميتها "استشارة" وفق المعايير الفنية، ومع ذلك؛ فمن خرج على وسائل التواصل الاجتماعي وادعى أنه يقدم الاستشارة وإن لم تكن على شكل استشارةً بمفهومها الفني، فإنه يُسائل باعتبارها كذلك وباعتباره قد نصّب نفسه "مستشاراً" دون مستندٍ نظامي، وأحياناً بمخالفةٍ له.
من هنا تبدأ المشكلة
من جانبها أكدت أ. القطان على أهمية الكفاءة المهنية والخبرة، من حيث التخصص العلمي والتدريب العملي والالتزام بأخلاقيات المهنة ووجود ترخيص من جهة معتمدة مثل هيئة التخصصات الصحية أو وزارة التنمية الاجتماعية أو الجمعيات المهنية التي تعمل تحت مظلة الجامعات، كما يجب أن تُحدّث بشكل دوري وبعدد ساعات مُلزمة لمن يرغب العمل في مجال الاستشارات، فمؤخراً أصبح خريجو التسويق والإدارة والدراسات الاسلامية وبعض التربويين وغيرهم يمارسون العمل الاجتماعي بدون أي خلفية علمية ولا مهنية، وهذا النوع لا يعرف أساسيات المهنة، ولا يفرق بين دراسة الحالة والبحث الاجتماعي في تقديم الخدمة أو تحويل المسترشدين للجهات المعنية بمساعدتهم سواء من أجل الحصول على مساعدات عينية أو نقدية أو تحويل للضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعداتها لذوي الفئات الخاصة لصرف أجهزة تعويضية أو دفع أجرة منزل وغيرها. فالاستشارات الاجتماعية مجالها واسع ومتنوع وتحتاج لوضع خطة لمتابعة تطور الحالة ومدى استفادتها من الخدمات التي قُدمت لها إلى أن يتم إغلاق الحالة، وعلى سبيل المثال في مجال العنف الأسري على الاختصاصي الاجتماعي أن يضع خطة شاملة وأن يعمل دراسة حالة وافية تشمل تقارير صحية ونفسية ومتابعة اجتماعية دورية.
وبالنسبة للأطفال، لا بد أن تكون دراسة الحالة وفق شروط محددة فلا يمكن أن يتم التحقيق مع طفل/ة بدون وجود ودعم من الاختصاصي الاجتماعي المتابع للحالة، فالاستشارات الاجتماعية تحتاج إلى جلسات ومشاهدة، وأن يكون المتخصص في

مكان مهيأ لمقابلة المسترشد، من أجل أخذ أقوال الطفل ويكون ذلك عبر شاشة أو غرف فيها زجاج مرئي من الطرفين والحوار مسجل وموثق.

مخالف للمنهج العلمي

وقالت القطان: أما بخصوص الاستشارات الأسرية والاجتماعية التي تتم عبر الاتصال الهاتفي أو الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي؛ فهذا مخالف للمنهج العلمي واستهانة بالمهنة، وهي من باب التكسب المادي وعلى سبيل المثال ما ظهر لنا مؤخراً مثل (دورات مدربي الحياة وكوتش اكتشاف الذات وجلسات المعالجة بتنظيف الطاقة الجسدية عن طريق الشاكرات، وارسال النوايا وغيرها) ، فمثل هذه الممارسات غالباً لا تكون مرخصة كما لا يوجد جهة تمنح تراخيص لمزاولتها فقد يصل بعضها إلى مخالفات تمس ديننا، وقد تسبب مشكلات نفسية لأولئك الأشخاص المتلقين لتلك الدورات.

وعقبت القطان على أن منصات التواصل الاجتماعي على الرغم من إيجابياتها، لكنها بعضها له تأثير سلبي على الفكر الجمعي وعلى تغيير ثقافة وسلوك الناس وتوجههم الاجتماعي والفكري وتغيير منظومة القيم في المجتمع، فمثلاً موضوع التحليل النفسي المبني على الأبراج أو تحليل الشخصية من ملامح الوجه أو التخلص من الكارما وغيرها من أمور انتشرت كثيراً على منصات التواصل الاجتماعي.

مطالبات بتشديد الرقابة على ممارسي الاستشارات النفسية والأسرية الإفتراضية

جهة رقابية

وقال د. الطويرقي: في عام 1995 عندما أسست الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ومن ثم الطب النفسي والعيادة الإكلينيكية النفسية، لم يكن هناك وقتها حاجة لوجود قانون تجريم بخصوص الاستشارات النفسية؛ لعدم وجود معالج أو طبيب يمكن أن يسيء للمريض، وهذا مبني على حسن الظن بهم؛ فالهيئة تعطي المعالج رخصة في مباشرة اختصاصه بعد التأكد منها والتثبت من أخلاقياته والشروط التي تحكم مهنته.

كذلك فإن المخالفات التي كانت تحصل في تلك الفترة ولغاية العام 2004 كنا نطالب لمعالجتها بإنشاء جهة قانونية تختص بتلك المخالفات، وقوانين يتم بناء عليها محاسبة المختص، أو المعالج، وما نراه في هذه الأيام من تجمع لبعض الأفراد وإنشاء موقع للاستشارات، هذا مخيف ولا بد من النظر فيه؛ لأن هذه المواقع تغري المعالجين مادياً لتتحول العملية إلى تجارية، وهذا ما دفع الحكومتين في أميركا وكندا إلى فرض تسجيل جلسات المعالجة لتكسب كلتاهما أيضاً من الضريبة التي تفرض على دخول تلك المواقع، وهنا نلحظ إشكالية أخلاقية وهي هل يسمح للمعالج تسجيل وإفشاء سر مراجعيه للغير، أما على الصعيد الخليجي فإن الدول الخليجية ذات تعداد سكاني قليل ويكثر فيها المعالجون الأجانب الذين يمارسون الاستشارات وفق النمط التجاري، بينما المملكة العربية السعودية فيها -ولله الحمد- عدد كبير من المعالجين من أبنائها الذين يعملون وفق أخلاقيات المهنة.

وبالنسبة للقوانين الناظمة لهذه الاستشارات فلا أعتقد أنها تدخل ضمن القوانين الجنائية، فليست تلك الأخطاء بجرائم، وإنما تكون قوانين تنظيمية لأداء عمل المعالجة وفق الأسلوب الصحيح فيكون النظام موحداً لعمل المعالجين.

أكثر من 20 جمعية في المجال؛ لا تقوم بعملها على أكمل وجه!

صوت وصورة

وتداخل أ. هاني قائلاً: حسب ما اطلعت عليه من الاشتراطات المطلوبة في جلسة المعالجة النفسية أن تكون مسجلة صوتاً وصورة، إلا أننا لا نرى تنفيذ هذا الاشتراط كثيرًا؟ فهل الجهة المنظمة تتابع تطبيق هذه الاشتراطات؟

- أجاب د. الطويرقي: هذا السؤال صعب الإجابة عنه، فالعمل في متابعة هذه الاشتراطات منوط بوزارة الصحة، لكن هل لديها الإمكانية في ملاحقة كل ممارس وطبيب وتطبيقه للاشتراطات؟ فالوزارة لديها الكثير من الأمور التشغيلية لكنها تفتقد إلى الأمور التنفيذية وهذه إشكالية.

وقال الطويرقي: إن عمل وزارة الصحة شبيه بدائرة المرور في منح الرخص وبيان الشروط والأحكام لكنها لا تعطي الشخص سيارة ليقودها؛ لذا فالتوجه الحالي للدولة هو إيقاف وزارة الصحة وإحلال التأمينات الصحية بديلاً لها، وستصبح الهيئة السعودية للتخصصات الصحية المشرفة على العمل الصحي، والتأمينات الصحية المسؤولة عن تنفيذ القوانين، وقانون الطب الشرعي مهيأ للعمل به في المحاكم.

عدم وجود جهة رقابية

رد أ. هاني: هل هذا يعني أن التجاوزات الصحية في مواقع التواصل الاجتماعي لا يوجد جهة رقابية لها الحق في استدعاء المخالف والتحقيق معه خاصة أنها هذه المعالجات قد يكون لها انعكاس سلبي على الحالة يؤدي إلى انتكاسها ؟

أجاب د. الطويرقي، هذه حقاً مشكلة، وسأضرب مثالاً شبيهاً بهذه المشكلة، حيث كنا نعاني منها سابقاً ألا وهي الوصفات الطبية والجرعات التي تسجل للمريض، فقد كان بعض المرضى يأخذ الدواء من الصيدلية من غير وصفة طبية مسجلة مما

كان يؤدي إلى وجود أخطاء في صرف الدواء أو جرعاته لكنها عولجت -ولله الحمد- بأن صار الدواء لا يصرف إلى وفق سجل طبي إلكتروني مقيد برقم هوية الشخص، فيعرف ما الوصفة المسجلة وعدد الجرعات وهكذا، إضافة إلى العقوبات على مخالفة هذه القوانين سواء من قبل المواطن أو المقيم.

أما موضوع الاستشارات والتجاوزات التي ترتكب فهذه كما ذكرت مشكلة تستوجب الحل وهذا ما يعرفه المستغلون لهذه النقطة من رجال أعمال أو ممن يخوضون هذا المجال من غير المختصين ويمتلكون براعة في الكلام تخدع المتعالج فيستفيدون من ذلك ماديًا دون مراعاة الحالة والتأثير عليها سلبًا، والحقيقة أن المراقبة من قبل الوزارة ضعيفة.

فوضى عارمة

وتداخل أ. الربيش قائلاً: لا شك أن الفوضى الحاصلة على مواقع التواصل الاجتماعي هي امتداد لما كان عليه سابقا في الإذاعة والتلفاز من خلال برامج حققت (نجاحات كبيرة) كما هي امتداد لما يسمى بالطب الشعبي او العلاج بالطب البديل.

أما سؤالي فهو للأستاذ خالد هل يوجد تشريع واضح يجرم من يمارس هذا العمل سواء كان استشارة أم علاجاً؟ وهل يوجد حوكمة وتنظيم واضح لهذا الجانب؟ وهل الصحة تبادر بتجريم هؤلاء الشخص؟

أجاب أ. اليوسف، في البداية أود توضيح رؤية المنظم لهذا العمل، فهي تتم من خلال تمييز الممارس المتخصص عن غيره ابتداءً؛ حتى يتبين للناس من يتوافق مع المعايير التي ارتضتها الحكومة للقيام بهذه المهنة، ومن كان مؤهلاً فإنه يعلم أن المنظم كما أسلفنا قد وضع ضوابط تتعلق بالطرق العلاجية المعتمدة ولطرق تقديمها وللمحاذير المحيطة بمقدمها وبالأخلاقيات التي يجب مراعاتها، وتقوم الجهات الإشرافية على الممارس الصحي بأدوار الاعتماد والإشراف والرقابة والرصد وتلقي البلاغات وتطبيق النظام على المخالفين.

التخصصات المرخصة

وتداخل د. الحكمي: لو تحدثنا عن تخصصات علم النفس، فإن هيئة التخصصات الصحية لا تعطي لقب مستشار لديها، لذا فإن هذا اللقب يستخدم للتحايل وإعطاء صفة لذلك الشخص بأنه متمكن في مجاله ومؤهل لتقديم الخدمة اللازمة للعلاج.

أما وزارة الصحة فمعروف فيها التخصصات المرخص لديها من اختصاصي نفسي مساعد واختصاصي نفسي واختصاصي نفسي أول واستشاري نفسي، بينما نجد أولئك يستخدمون لقب مستشار لأنه لا يترتب عليه مشكلة قانونية فهو يوحي بوجود خبرة طويلة رغم كونه قد لا يملك شهادات مهنية ولا تخصصاً دقيقاً في مجاله، بل كل ما يمكنه هو تقديم خدمات يطلبها الناس باعتقادهم أن الاستشارة النفسية هي ذاتها العلاج النفسي، فالاستشارة النفسية لا تعدو عن كونها توجيه للشخص إلى المكان والجهة المناسبة للحصول على العلاج النفسي، وأما العلاج النفسي لا بد فيه من دراسة للحالة قد تستغرق 3 أو 4 جلسات حتى يتوصل إلى خطة علاجية لذلك المراجع.

حيرة المتعاملين

وقال اليوسف: إن مشكلة الاستشارات موجودة في كل المجالات ووجودها يعود لتداخلها وقلة رصدها والذي لا يتناسب مع حجم الزخم الموجود في وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود عدة تحديات من ضمنها صعوبة وصول المعلومة عن الشخص ومعرفة كونه مرخصاً له أم لا؟ وأين يمكن للمتعامل التأكد من أهلية مقدم الاستشارة.

قاعدة بيانات

وعن وجود قاعدة بيانات لجميع العاملين في المجال الصحي، قال اليوسف، من شأن ذلك تسهيل عملية التبليغ والقضاء على الدخلاء على هذا المجال، وفي أخذ وزارة الصحة أو هيئة التخصصات الصحية على عاتقها تأمين قاعدة بيانات مفتوحة للمتعاملين مساعدةٌ في التثبت من أهلية المستشار أو المعالج وتعزيز لمبدأ الشفافية والنزاهة وحماية المهن الواقعة تحت إشرافها، كما تساهم في تحقق حماية تلك المهن العظيمة من الصعود على أسوارها بدواعي الشهرة وجلب الأنظار والكسب غير المشروع.

لذا أقول: لا بد من التوعية بهذا الأمر وتثقيف المتعاملين عن الآلية المعتمدة للإبلاغ عن أي مخالفةٍ أو جريمةٍ في حق تلك المهن، كالتبليغ على منتحلي صفة الاستشارات النفسية والاجتماعية.

الملاحقة الجزائية

وأردف اليوسف قائلاً، من هنا يأتي اكتشاف طرق الجريمة، فالنيابة لها دور في الرصد، فمن يتعدى على اي نظام فيه عقوبات جزائية فهو يقع ضمن اختصاص النيابة في رصده ومتابعته، وأحيانا يضاف هذا الدور إلى بعض الجهات التي تشرف على الممارس مثل وزارة الصحة والهيئة السعودية للتخصصات الطبية، حيث إن لديهم فرق مختصة لرصد التعديات على المهن الصحية أو على ممارسيها ولها سلطة الرفع المباشر للنيابة العامة وتحريك الدعوى الجزائية، ولكني أشير الى أنه في مختلف أنحاء العالم، جلّ من يقوم بعملية رصد مثل تلك التعديات هم المتعاملون أنفسهم، فحينما يرون مخالفة من قبل منتحل أو ممارس صحي وانطلاقاً من وعيهم وحسهم الوطني يقومون بإبلاغ الجهات المشرفة وفي هذه الحالة تقوم بدورها في الرفع إلى الجهة المختصة.

المسؤولية التأديبية

وأما عن المستشارين المرخصين قال اليوسف، هم مضبوطون بنظام مزاولة المهن الصحية، وثمة ضوابط فنية وأخلاقية وبروتوكولية وفق المعايير والمناهج المستند عليها، فان قصّر بشيء منها -ما لم يكن نتيجة تعدٍّ أو إهمالٍ متعمد- فإنه حينها لا يدخل في دائرة التجريم لأنه أخطأ في تقديم جودة الخدمة وفي هذه الحالة يعاقب بعقوبات تأديبية وتسمى بالعقوبات الإدارية وهذه من اختصاص وزارة الصحة ولجانها المختصة.

جمعيات مهنية

كما وجه الربيش سؤال آخر للدكتور إبراهيم.. "هل هنالك جمعيات مهنية أو جمعيات إصلاحية في المجال النفسي؛ لتوعية المستهدفين فهل هناك جمعيات تتولى هذا الجانب؟ وهل هناك تشجيع من قبل وزارة الصحة لها"؟

أجاب الحكمي، يوجد أكثر من عشرين جمعية لكن أتفق أن هذه الجمعيات لا تقوم بعملها على أكمل وجه، حيث ينحصر عملها في إقامة المؤتمرات الموجهة للمختصين النفسيين وليست للمراجعين ومريدي العلاج النفسي، كما يوجد لدينا مركز تعزيز الصحة النفسية، والذي أعتقد أنه ما زال متأخراً في كيفية عرض التوعية للناس، فهو على الطرق التقليدية من بروشورات ومؤتمرات التي لا يهتم بها عامة الناس.

وأود الإشارة إلى وجود تناقض لدينا كمختصين نفسيين ولا أقصد هذا الأطباء النفسيين حيث إن أحد أخلاقيات المهنة لدينا توجه إلى عدم التواصل مع المراجع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فكيف للمختص النفسي أن يوافق بين مراجع يأتي إلى العيادة ومن ثم يتواصل معه عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي يمكنه من خلالها تقديم بعض تكنيكات الاسترخاء عبر نصائح عامة وأرجع سبب هو هذه الإشكالية إلى عدم وجود قانون أخلاقي يعرف من خلاله حدود التعامل في وسائل التواصل الاجتماعي.

فكلنا عند حصولنا على رخصة التخصصات الصحية لم توقعنا الهيئة على قوانين تنظم التعامل في وسائل التواصل الاجتماعي؛ لذلك فإن من يسمي نفسه «مستشاراً نفسياً» ولديه رخصة من هيئة التخصصات الصحية يعلمون بعدم وجود رادع قانوني واخلاقي لكيفية التعامل مع المراجع في وسائل التواصل الاجتماعي.

ميثاق أخلاقي

وعلّق اليوسف قائلاً: رداً على نقطة وجود ميثاق أخلاقي للممارسين الصحيين، فقد اطلعت على دليل ممارسة المهن الصحية، ويحوي العديد من الإرشادات المكملة للنظام، وفي تفعيلها والرقابة على الالزام بتطبيقها حمايةٌ للممارس وللمتعامل وارتقاءٌ بالحس المجتمعي العام.

دليل الممارسة

من جانبه أكد د. الحكمي أن هناك جزءا من الإلزام في الدليل يتضمن إيقاف الطبيب عند تجاوزه حدوداً معينة، كمن يمارس المهنة من غير رخصة فهذا يتم إيقافه، وأوافق الأستاذ هاني في أن القانون إن لم ينفذ ويطبق فلا قيمة له، لذا أجد أننا نواجه هذه المشكلة.

إفراغ الساحة

وقال الضبعان: أشكر الدكتور إبراهيم على إشارته إلى إفراغ الساحة من المختصين والكفاءات لصالح المتطفلين، والتي تعد من أخطر الأزمات التي ساهمت في تفشي ظاهرة الاستشارات في السوشال ميديا، فإذا كانت الجهة المسؤولة تنهى الأفراد المنتسبين إليها من التوجه إلى السوشال ميديا، فأعتقد أن ذلك بعداً عن الواقع، فالسوشال ميديا تفرض نفسها اليوم، ومن الأسباب الخطيرة أيضاً اضافة إلى غياب المختصين وقلة الوعي وارتفاع أسعارهم أو صعوبة الوصول إليهم، أولاً إهمال المعلمين للجانب التربوي في عملياتهم التعليمية، فهم يحتضنون ستة ملايين طالب وطالبة، فلو تم ضخ حزمة تربوية وتوعوية فيهم لنجت السفينة، إضافة إلى الفجوة بين الشباب والمربين سواء في المنزل أو المدرسة، فهذه الفجوة ساهمت في تفشي ظاهرة المتطفلين في السوشيال ميديا.

النظام يؤكد.. من ادعى تقديم الاستشارة فإنه يُساءل كونه نصّب نفسه «مستشاراً» دون مستندٍ نظامي

زيارات المدارس

وتداخل الزميل عبدالعزيز الشهري قائلاً: أ. منصور تطرق لإهمال المعلمين، وكأحد منتسبي التعليم أجد الكثير من المشكلات ومنها قلة زيارة المختصين في المجال النفسي من الاستشاريين والاختصاصيين للمدارس، فنحن في التعليم نلاحظ الكثير من المشكلات لدى الطلاب، كالقلق والعدوان والخوف والتأخر الدراسي والتنمر والغياب والهروب والانطواء وغيرها وللأسف لا يوجد متخصصون في المدارس لمعالجة تلك المشكلات، علماً أن التوجيه الطلابي يقوم بدوره إلا أنه محدود ولا يصل إلى المستوى المأمول، لذا أتمنى زيارات ولو كانت تطوعية من قبل المختصين في المجال النفسي من الاستشاريين، لإلقاء ندوات وبرامج وعمل دورات للمرشدين الطلابيين في المدارس حتى يستطيعوا التعامل مع هذا الكم الهائل من المشكلات، ولتقل بالتالي مسألة الاستشارات الافتراضية؛ لأن الكثير من الأسر يلاحظون على أبنائهم مشكلات

فيضطرون إلى البحث عن أرخص استشاري ويتواصلون معه إلا أنهم لا يحصلون على الاستشارة الصحيحة لأن الطفل من الأساس لم يتلق التوجيه السليم من المدرسة والمختصين.
علّق الضبعان: المعلمون لهم جزيل الشكر على ما يقدمونه من الجانب التعليمي، إلا أنني أشدد على دورهم الكبير في الجانب التربوي وهذا ما أردت التأكيد عليه.
المسؤولية التقصيرية
ووجهت الزميلة صالحة سؤالاً لليوسف، حول استخدام المستشار لحسابه الشخصي في تقديم الاستشارات وتوعية المجتمع لأهداف معينة، وما الذي يحفظ حق المراجع في تلك الاستشارة في حال وقوع ضرر عليه، خاصة أن الاستشارة تتم دون وجود عقد بين الطرفين؟
كما تساءلت: كيف يمكن إقناع المجتمع بضرورة إجراء كشف سريري والذهاب إلى العيادة لأخذ الاستشارة الواقعية؟
أجاب اليوسف على السؤال الأول، إذا كان المستشار يستخدم حسابه الخاص بعيداً عن حساب المنشأة فهذا قد يجرئه على الوقوع في الخطأ أو التساهل في معايير تقديم الاستشارة، وهناك أنواع من المسؤولية في القانون، فتوجد المسؤولية الجزائية كانتحال صفة أو العمل دون رخصة كما مر معنا، والمسؤولية الإدارية أو الانضباط الوظيفي، والمسؤولية المدنية وهذه لا يمكن الإعفاء عنها، وهذه كلها مصدرها النظام، وقد خصص نظام المعاملات المدنية الجديد باباً كاملاً للفعل الضار، فإذا وقع أي فعل ضار من إنسان فعليه أن يقوم بتعويض المضرور بما يجبر هذا الضرر.
ولا يجوز الإعفاء عن هذه المسؤولية التقصيرية بل حتى لو اتفقوا على أن يعفوا بعضهم بعضاً عن هذه المسؤولية التقصيرية فإن النظام لا يسمح بذلك لأنها متعلقة بالنظام العام الذي يحفظ حدود ضرر الأشخاص ولا يسمح حتى بأن يتفق الشخص بطوعه ان يضره شخص ما ولو برضاه.
كذلك فإن المسؤولية التقصيرية ذات ثلاثة أركان وهي "الضرر أو الفعل الضار، ووقوع الضرر حقيقة، ووجود العلاقة السببية المباشرة بين الفعل الضار والضرر الذي حصل"، فإذا اكتملت الأركان الثلاثة جاز له أن يتقدم للمحكمة المختصة بطلب التعويض.
وهذه المسؤولية منصوص عليها في نظام ممارسة المهن الصحية وأسماه بالمسؤولية التقصيرية مع عدم الإخلال بأحكام المسؤولية الجزائية أو التأديبية التي سبق ذكرها.
صعوبة التشخيص الافتراضي
وردًا على السؤال الثاني أجابت القطان، إن تقديم الاستشارة في العيادة الافتراضية يصعب التعرف على المراجع وواقعه الحقيقي، حيث يلزم لذلك فإجراء بحث اجتماعي أو دراسة حالة يجب أن يكون وجهاً لوجه، أما العيادة الافتراضية فتكون في مرحلة متقدمة للمتابعة الدورية ولظروف خاصة فقط.
مؤكدة على أن المجتمع بحاجة إلى توعية شاملة لجميع جوانب الحياة و بإشراف مهنيين ممارسين ومتخصصين في كيفية تقديم الاستشارات الحياتية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأسلوب بسيط ومرن ضمن برنامج ووفق خطة زمنية مرحلية مجدولة، مع ضرورة تحديد ممن تطلب ومتى تطلب، فالاستشارات لا تقتصر على الجانب النفسي فحسب، بل تشمل كل ما يظهر في المجتمع من تغييرات وما يتعرض له من تحديات، أما الاستشارات الفردية فمن الصعوبة تقديمها عن بعد، بل لا بد من ممارستها في عيادة لمشاهدة الحالة عياناً ودراستها وبناء على ذلك يتم وضع خطة علاجية تتضمن عدد الجلسات ثم توجيهها للجهات التي يمكن أن تقدم المساعدة لعلاج المشكلة.
قلة زيارة المختصين في المجال النفسي للمدارس ساهم في انتشار الاستشارة الافتراضية
الكشف السريري
وعلق د. الطويرقي: بالتأكيد إن مزاول المهنة الصحية لا بد لها من الكشف السريري على المريض في الواقع، أما المراجعة الافتراضية فلها استثناءات كما في حالة انتشار مرض الكورونا، فالكشف على المريض في العيادة يبدي أموراً عديدة للطبيب والمعالج تساعده في العلاج، وأضرب مثالاً توضيحياً، فأحدنا حين يريد شراء سلعة أو سيارة من على المواقع الافتراضية لا بد له من معاينتها على أرض الواقع حتى يطمئن لها، فما بالك بشيء يخص حياة الإنسان وصحته، إلا أننا نبحث عن الرخص في علاج مشكلاتها دون الحرص على مصدر العلاج وفاعليته الحقيقية، وطريقة الخلاص من هذه الحالة يكون بالتثقيف المجتمعي.
الاستشارات الافتراضية فيها استهانة بالمهنة ومخالفة للمنهج العلمي
التوصيات

- تفعيل الدور التربوي للمعلمين.
- تكثيف زيارات الاختصاصيين النفسيين للمدارس.

-تطوير التشريعات المتعلقة بنظام الاستشارات الافتراضية والتي تتوافق مع احتياج المرحلة.
-تفعيل جانب المتابعة والرقابة وتقديم المخالفين للمحاسبة.

-تعزيز دور وزارة الموارد البشرية ومجلس شؤون الأسرة في التوعية المجتمعية.
-إعداد أشخاص مهيئين لتقديم النصائح والتوجيهات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- تثقيف المجتمع من مرحلة الطفولة "اجتماعيًا ونفسيًا"؛ لخلق إنسان واع يحسن التعامل مع الحالات النفسية.

ضيوف الندوة

خالد بن سلمان يلتقي وزير الدولة للدفاع الهندي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058135

التقى صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع في مكتبه بالرياض أمس، معالي وزير الدولة للدفاع والسياحة الهندي أجاي بهات.
وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات الصداقة بين البلدين، وبحث آفاق التعاون المشترك في المجالات الدفاعية، إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
حضر اللقاء صاحب السمو الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف نائب وزير الدفاع، ومعالي رئيس هيئة الأركان العامة الفريق الأول الركن فياض بن حامد الرويلي، ومعالي مساعد وزير الدفاع للشؤون التنفيذية الدكتور خالد بن حسين البياري، ومدير مكتب وزير الدفاع هشام بن عبدالعزيز بن سيف.
ومن الجانب الهندي حضر سفير الهند لدى المملكة الدكتور سهيل إعجاز خان، والملحق العسكري لدى المملكة العقيد جي إس جريو.

رئيس "سدايا": إنشاء (ICAIRE) إنجاز لقيادة المملكة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي عالمياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058086

أكد رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" د. عبدالله بن شرف الغامدي، أن قرار مجلس الوزراء بإنشاء المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (ICAIRE) بمدينة الرياض، وإقرار اليونسكو له مركزًا دوليًا من الفئة الثانية، يعد إنجازًا مهمًا ضمن رؤية سدايا التي تشمل قيادة المملكة للذكاء الاصطناعي الأخلاقي على مستوى العالم من خلال توفير دعم للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وزيادة الوعي بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتقديم الدعم الاستشاري في سياسات الذكاء الاصطناعي، ودعم بناء القدرات في الذكاء الاصطناعي. جاء ذلك في كلمة

ألقاها أمس خلال مشاركته في جلسة وزارية بعنوان (النهج الإقليمي لتعزيز الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي) في أعمال المنتدى العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" ووزارة التحول الرقمي في مدينة كران السلوفينية تحت شعار(تغيير آفاق حوكمة الذكاء الاصطناعي) خلال الفترة 5 - 6 فبراير 2024م بمشاركة عدد من أصحاب المعالي وزراء التقنية والذكاء الاصطناعي من مختلف دول العالم. وقال: إن المنتدى العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي يذكرنا بمسؤوليتنا المشتركة للتعامل مع تعقيدات الذكاء الاصطناعي، كما يؤكد على ضرورة وجود روح التعاون في تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي، مبينًا أن المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المملكة خطا خطوات متقدمة في التعاون الإقليمي وبناء القدرات، واستضاف المركز في الأسبوعين الماضيين جلستين لحوكمة الذكاء الاصطناعي حول منهجية اليونسكو للجاهزية الأخلاقية للذكاء الاصطناعي بالتعاون مع اليونسكو وجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف مواءمة الممارسات الأخلاقية الإقليمية للذكاء الاصطناعي والتعاون حول التوعية وتحقيق الانتشار، وإطلاق العنان للقيمة الكامنة للذكاء الاصطناعي مع ضمان اتباع الضوابط الصحيحة لها. وأضاف، أن موقع المملكة الجغرافي والثقافي المركزي في قلب العالمين العربي والإسلامي يمنحنا مسؤولية عميقة، حيث يشكل المسلمون ما يقرب من ربع سكان العالم ونسبة كبيرة أيضاً من العالم ناطقين بالعربية؛ مما يحتم علينا أن يكون تقدمنا في مجال الذكاء الاصطناعي شاملًا ومراعيًا ثقافيًا، ومن أجل ذلك نولي اهتماماً خاصاً بتطوير تقنيات اللغة العربية ونماذج اللغات الضخمة لضمان وجود المنطقة ضمن إطار النهوض بالذكاء الاصطناعي.

وأفاد، أن حوكمة الذكاء الاصطناعي العالمية بحاجة إلى إطار واضح لتسهيل الحوار على جميع المستويات داخل كل دولة وبين مجموعة الدول في نفس المنطقة وبين المناطق ككل، حيث يُعد تعزيز الحوارات المفتوحة لتبادل الأفكار والتحديات والإستراتيجيات أمرًا مهمًا لضمان فهم وتفسير مشترك لتوصيات منظمة الأمم المتحدة واليونسكو وتوصيات المنظمات الأخرى.

وأشار، إلى أن حوكمة الذكاء الاصطناعي العالمية بحاجة أيضاً إلى منظمات أو مؤسسات إقليمية رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث يُمكن لهذه المنظمات أن تلعب دورًا رئيسًا في دعم التعاون الإقليمي بشأن المبادئ التوجيهية أو الأدوات الأخرى لتسهيل نقل التوصيات العالمية، وفحص السياسات والأطر الوطنية للذكاء الاصطناعي لمواءمتها مع هذه المبادئ التوجيهية.

وأكد د. الغامدي أهمية التقارب الفعّال لأطر حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل تأمين التزام عالمي واضح بسد الفجوات من خلال عوامل التمكين الرئيسة: بناء القدرات ومشاركة البيانات والتوزيع العادل للحوسبة، مما يضمن مشاركة جميع المناطق بالتساوي في المنظومة العالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

وخلص، إلى القول: إن حوكمة الذكاء الاصطناعي تمثل تحديًا كبيرًا؛ لذلك قد ننظر في التقارب الخاص بكل قطاع، مع التركيز على المجالات الرأسية مثل التقنية الحيوية والبيئة والرعاية الصحية، حيث قد تسهل الاهتمامات والأهداف المشتركة ويمكن أن يوفر هذا النهج مسارًا عمليًا، لتنسيق حوكمة الذكاء الاصطناعي والالتفاف على بعض التعقيدات المرتبطة بالتنوع الجغرافي الواسع.

ثلاثة آلاف شاب بتبوك يستفيدون من خدمات جمعية روافد في 2023

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058087

دعمت جمعية روافد لتنمية مهارات النشء بمنطقة تبوك خلال العام المنصرم 2023م، أكثر من 3000 شاب بالمنطقة بمختلف البرامج والأنشطة التنموية والمهارية والترفيهية، من خلال 11 برنامجاً معرفياً وإبداعياً، إلى جانب الدورات التدريبية التي تستهدف النشء من سن 6 سنوات إلى 18 سنة.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية د. وليد بن إبراهيم الجهني خلال الحفل الذي أقيم أمس الأول، بقاعة الأمير فهد بن سلطان بمدارس الملك عبدالعزيز النموذجية، لاستعراض التقرير الختامي للجمعية: "لقد قدمت روافد" أحد عشر برنامجاً متنوعاً، تربية يتخللها الترفية، وتعليم يخالطة المرح، وبرامج اجتماعية تستبين فيها القدرات، ورياضية تشعل المنافسات، وشارك فيها ثلاثة آلاف ومئة وسبعة وأربعون مستفيداً من شتى الأعمار، في الفئة المقصودة قدمت لهم هذه البرامج والأنشطة خلال العام منجمة على ستة وسبعين يوماً، أشرف عليهم فيها ما يزيد على مئة وخمسة وثلاثين مشرفاً، إلى جانب 22 فرصة تطوعية التحق بها 175 متطوعاً، فيما بلغت ساعات التطوع 11223 ساعة تطوعية، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى لتنمية التوازن الشخصي للمستفيدين، وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة، مقدماً في ختام كلمته الشكر لكل الداعمين الذين كان لجهودهم بالغ الأثر في تنفيذ برامج وأنشطة الجمعية.
بعد ذلك توالت فقرات الحفل التي تم من خلاله تكريم المساهمين في إنجاح برامج الجمعية خلال العام 2023م، ودعم جهودها في خدمة النشء.
يذكر أن جمعية روافد تعد أول جمعية بمنطقة تبوك مختصة ببرامج النشء وتستهدف الفئات العمرية من (6 إلى 18 سنة)، وهي مرخصة من المركز الوطني للقطاع غير الربحي، حيث يأتي الاهتمام بها ضمن أولويات رؤية 2030، التي تعنى بالقطاع الثالث، إضافة إلى اهتمامها بالجيل الصاعد تحقيقاً لشعارها "روافد.. لجيل واعد."

81 %نسبة الرضا عن الخدمات الصحية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.al-madina.com/article/874213

اكتمال التحول لنظام التجمعات

A A

كشف برنامج التحول الصحي، عن ارتفاع معدل الرضا عن الخدمات الصحية إلى 81%.

جاء ذلك في تقرير عن أبرز الإنجازات التي تحققت بنهاية العام المنصرم 2023، في إطار رؤية 2030.

ولفت التقرير إلى أبرز المبادارات في القطاعات الصحية المختلفة، ومن بينها إنشاء المعهد الوطني لأبحاث الصحة، وتدشين منصة نفيس، وافتتاح مختبر الاستجابة السريعة، وإطلاق وحدة الأمراض المعدية والمتنقلة، وإكمال المرحلة التحولية الأولى بإطلاق جميع التجمعات الصحية، أمَّا أبرز المؤشرات التي تحققت فشملت ارتفاع متوسط عمر الإنسان من 74 سنةً إلى 77,6 سنة، وانحفاض معدل الوفيات من 28,8 إلى 13,7 لكل ألف، وارتفاع معدل الرضا عن الخدمات الصحية إلى 81%، فيما تم تغطية 94% من مناطق المملكة بما فيها الطرفية بالخدمات الصحية.

«التأمينات»: لا نقدم دعماً مالياً للمشتركين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.al-madina.com/article/874212

09يومًا للاعتراض بحساب المواطن

A A

قالت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إنَّها لا تقدِّم دعمًا لرواتب المشتركين السعوديين في المنشآت.

جاء ذلك ردًّا من «التأمينات» على استفسارات في هذا الشأن، عبر منصَّة «إكس»، وفي وقت سابق، أوضحت العناية بالعملاء التابعة لـ »التأمينات» أنَّه في حال تجاوز صاحب العمل المهلة، يمكن للمشترك التقدم بطلب الاستبعاد عن طريق حسابه في «تأميناتي أفراد.«

من جهة أُخْرى كشف حساب المواطن أنَّه لا يتم صرف الدَّعم بأثر رجعي في حال تجاوز المدة النظامية لتقديم الاعتراض على عدم الصرف، وتلقَّت خدمة المستفيدين -عبر منصَّة «إكس»- سؤالًا من إحدى المتابعات قالت فيه: «توقَّف عني الدَّعم؛ بسبب عدم وجود صك استقلال لمدَّة 3 سنوات، هل إذا تم وجود صك استقلال أستطيعُ استرجاع المبالغ المستحقَّة لهذه الفترة الماضية؟

وردَّت عليها بالقول: في حال كانت حالة الأهلية في حسابك (غير مؤهل)، وتم تجاوز مدة تقديم الاعتراض «90 يومًا»، يلزمك تحديث البيانات طبقًا لسبب عدم الأهلية، ثم التوجُّه إلى (دراسة الأهلية)، والضغط على أيقونة (إعادة تقديم الطلب)، وفي حال تمَّت إعادة تقديم الطلب لن يكون هناك أثر رجعي للدفعات السابقة.

يُذكر أنَّه في حال كانت حالة الأهلية «غير مؤهل» يلزم المستفيد الرئيس التوجه لحسابه، وتقديم اعتراض على أسباب عدم الأهلية، من خلال (دراسة الأهلية، تقديم اعتراض)، وذلك بعد تحديث بياناته طبقًا لسبب عدم الأهلية في مدة أقصاها 90 يومًا من تاريخ صدور نتيجة الأهلية.

ويتم الرد على الاعتراض المقدم في أقرب وقت ممكن، ويمكن للمستفيد معرفة حالة الاعتراض عن طريق حسابه، ثم الانتقال إلى (دراسة الأهلية، ثم اعتراضاتي، ثم الانتقال إلى الاعتراضات الحالية.(

ووجَّه خادم الحرمين الشريفين -في وقت سابق- بتمديد العمل ببرنامج «حساب المواطن» بآليته الحاليَّة، مع الاستمرار في تقديم الدعم الإضافي لمستفيدي برنامج «حساب المواطن» حتَّى نهاية العام 2024م، إلى جانب استمرار فتح التسجيل في البرنامج.

الطلاق الصامت.. استقرار الأُسر على صفيح ساخن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.al-madina.com/article/874157

الزواج واجهة اجتماعية فقط

A A

على الرغم من التحذيرات الاجتماعية والنفسية، إلَّا أنَّ ظاهرة الطلاق الصامت انتشرت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، فيما تحوَّلت الكثير من العلاقات الزوجية إلى مجرد واجهة اجتماعية تخبىء الكثير من النيران.

والطلاق الصامت أشد خطرًا من الطلاق الفعلي؛ لأنَّ آثاره المدمِّرة على نفسية الزوج والزوجة والأبناء بمنزلة المسرحية الدرامية، التي يستمر عرضها يوميًّا دون أنْ تكون لها نهاية يُسدل بعدها الستار، لذلك نجد أنَّ كلَّ الأشخاص فيها متعبون، منهكون، يحاولون التماسك وإظهار الصمود، بينما نفسياتهم في الواقع تنهار بشكل مؤلم ومخيف.

الزواج واجهة اجتماعية

أكدت المستشارة الأُسرية والاجتماعية دعاء سامي زهران أنَّ كثيرًا من العلاقات الزوجية أصبحت مجرَّد واجهة اجتماعية قد تبدو مستقرة ظاهريًّا، بمعنى أنَّ الزوجين يتحدثان معًا، يخرجان ويسافران كأُسرة، لا يوجد بينهما مشاحنات، لكنَّها خالية من الحب والتفاهم.

وتابعت زهران: يظن البعض بأنَّ وجود الأم والأب تحت سقف واحد حماية ووقاية وأمان للأبناء، ولكن في حقيقة الأمر، هو مفسدة لمعنى الميثاق الغليظ، وهو المودة والرحمة، مشيرة أنَّ عدم التزام الزوجين بالحقوق والواجبات الزوجية ينشئ جيلًا غير واعٍ بمعنى الحقوق الزوجية والدينية والمجتمعية؛ ممَّا يسبِّب اضطرابًا في حياة الأبناء.

وأضافت: بعد مرور فترة من الزواج، ومع الروتين والمسؤوليات، ورتابة الحياة قد ينتاب أحد الزوجين أو كلاهما مشاعر سلبية تجاه الطرف الآخر، يفقد كل شيء معناه، ويبدأ كل منهما يعيش فى عالمه الخاص، ويتحوَّل الزواج لشكل اجتماعى دون مضمون.

وأرجعت الفجوة بين الزوجين إلى عدم الاهتمام بالطرف الآخر، الفتور فى العلاقة الزوجية والشعور بالملل والرتابة، عدم القدرة على التفاهم والاستهزاء بالرأى الآخر، التوقف عن العطاء، وانتظار أنْ يعطى طرف واحد فقط، عدم توافر الصراحة في العلاقة، ومحاولة تفادي المشكلات التي يتعرَّض لها الزَّوجان؛ ممَّا يتسبَّب فى حاجز يزداد مع كل مشكلة تحدث، إلى جانب العنف المتبادل بين الزوجين، سواء كان بدنيًّا أو لفظيًّا أو نفسيًّا.

وبيَّنت مظاهر الانفصال بين الزوجين، الصمت بين الزوجين، الشعور بالغربة، صعوبة التفاهم، التباعد التدريجى بينهما، عدم الرضا عن أفكار وتصرفات الطرف الآخر، عدم تقبل الطرف الآخر نفسيًّا، النقد الشديد، وعدم الرغبة في الحوار، رفض محاولات التقرُّب من الطرف الآخر، عدم وجود موضوعات مشتركة، عدم القدرة على تقبُّل العيوب التي تظهر مع العشرة، التوقف عن التعبير عن المشاعر.

وذكرت في حديثها: لابُدَّ أنْ يعرف الزوجان بأنَّ الزَّواج أساسه السكن والمودة والرحمة، ويشمله الحب والعطاء والأحساس

بالأمان، والاحتواء والاهتمام والرعاية، مع توفر الصراحة والشفافية والوضوح، ومحاولة التفاهم، واعتراف المخطئ بخطئه، والتنازل والتضحية، والمرونة والتسامح، وتقديم بعض التنازلات، ومحاولة تقبُّل الرأي الآخر.

ومن وجهة نظري النفسية والاجتماعية أرى أنَّ المصطلحات الحديثة ما هي إلَّا مسكِّن للأخطاء الشائعة في المجتمع، فلابُدَّ من النظر للمشكلة من جانب أوسع، والنظر لها من منظور ديني أوَّلاً،ا ثم من أصحاب العلم والمعرفة المختصين، ولا نحاول معالجة خطأ تظهر عواقبه بعد سنوات.

11,054,576عامل في القطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2023م
https://www.al-madina.com/article/873852

المرصد الوطني للعمل يستعرض أبرز أرقام سوق العمل خلال شهر يناير 2024

A A

أصدر المرصد الوطني للعمل (NLO) منشورًا مفصلًا بالأرقام حول سوق العمل السعودي في القطاع الخاص لشهر يناير (2024)؛ ليستعرض إجمالي العاملين في القطاع الخاص حتى نهاية الشهر، وأعداد المواطنين والمقيمين العاملين بالقطاع الخاص بالتفصيل ذكورًا وإناثًا، بالإضافة إلى صافي نمو وظائف المواطنين وأعداد المنضمين حديثًا ولأول مرة في القطاع الخاص في شهر يناير.

وأوضح التقرير تسجيل إجمالي العاملين في القطاع الخاص رقم تاريخي، حيث بلغ عددهم ما يقارب (11,054,576) عامل في القطاع الخاص خلال شهر يناير؛ ويعود ذلك إلى العديد من عوامل النمو التي ساهمت في تحقيق هذا الرقم القياسي أبرزها: مبادرات منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزيادة خلق الوظائف وازدهار القطاع الخاص، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والدعم الحكومي.

ووفقًا للتقرير، فقد بلغ إجمالي المواطنين العاملين في القطاع الخاص خلال شهر يناير (2,327,858) مواطن سعودي، حيث بلغ عدد المواطنين الذكور (1,375,478) مواطن، فيما بلغ عدد المواطنات السعوديات (952,380) مواطنة، في المقابل بلغ إجمالي المقيمين العاملين في القطاع الخاص (8,726,718) مقيم أجنبي، منهم (8,386,925) مقيم، و(339,793) مقيمة فقط.

ويستعرض التقرير صافي نمو وظائف المواطنين لشهر يناير، حيث انضم (32,447) ألف مواطن لأول مرة في القطاع الخاص.

ومن الجدير بالذكر أن المرصد الوطني للعمل يعمل على إصدار العديد من التقارير والمنشورات، التي تستعرض تحليلاً دوريًا للمؤشرات والإحصاءات، منها منشور "نظرة عامة عن سوق العمل السعودي في القطاع الخاص" والذي ينشر بشكل شهري؛ ليستعرض أبرز إحصاءات وأرقام الشهر الماضي، حيث يعد المرصد الوطني للعمل مرصداً وطنياً أسس بأمر سامي كريم في عام (2010)؛ ليكون المصدر الرئيسي والموثوق لبيانات سوق العمل.

منعت استعمال ألفاظ التبجيل.. ·لائحة الاتصالات الرسمية": تمييز المراسلات المستعجلة ببطاقة صفراء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2154576

وجهت لائحة الاتصالات الرسمية والمحافظة على الوثائق ومعلوماتها لعام 1445هـ، التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً، بتمييز موضوعات المراسلات المستعجلة ببطاقة ذات لون أصفر يكتب عليها درجة الاستعجال، ويتطلب الأمر تسليمها حالاً، وتقسم من حيث الاستعجال إلى ثلاث درجات، هي «حالاً»، و«عاجل جداً» و«عاجل» وتتولى الوحدة الإدارية المعنية في كل جهاز تحديد الموضوعات التي تدخل في أي درجة من درجات الاستعجال الثلاث.

وشددت على عدم استعمال الألفاظ الدالة على التبجيل في المراسلات الحكومية سواء كانت ورقية أو إلكترونية، ونبهت على ضرورة أن يُراعى في صياغة الرسالة تجنب الإسهاب الممل والاختصار المخل، وألا يستخدم أي لفظ أجنبي ما لم يكن له مسوغ، وأن تكون الألفاظ والمعاني واضحة ولا تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن تكون سليمة من حيث الألفاظ والتراكيب.

وعرفت اللائحة المراسلات بأنها أي مكاتبة ورقية أو إلكترونية بين طرفين مرسل ومرسل إليه، يكون أحدهما أو كلاهما جهة رسمية، وتحتوي على معلومات معينة سواء كان مصدرها وزارة أو مؤسسة أو هيئة عامة أو مصلحة حكومية لها شخصية اعتبارية، أو أياً من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية.

ووجهت اللائحة بتوحيد نوع الخط ومقاسه في مضمون الرسالة، وأن تخلو من الكشط أو التعديل بعد اعتمادها أو توقيعها أو تصديرها، وعند الحاجة يكون التعديل أو الإضافة برسالة لاحقة، وأن يكون التركين والتوقيع في الأماكن المخصصة لهما.

ونبهت على أن تقتصر الرسالة على موضوع واحد، إلا إذا تطلب الأمر غير ذلك، وأن يشار فيها إلى خلفية الموضوع والنصوص النظامية التي تحكمه إذا تطلب الأمر ذلك، ويراعى في الرسالة أن لا يدون عليها سوى بيانات الوارد، وأن تدون الشروح والتوجيهات على نموذج معد لهذا الغرض.

ونبهت على أنه لا يفتح المراسلات السرية، إلا من وجهت إليه الرسالة أو المختص الذي أذن له بفتحه، ولا يفتح الطرود والظروف المختومة إلا الجهة المختصة بمعالجة الموضوع، ويدون رقم قيد الوارد للمراسلات السرية على الظرف، ويكتب في حقل الموضوع (سري)، وعند فتح المختص لها يدون عليها رقم قيد الوارد وتاريخه، ولا يعطى للرسالة أو للمعاملة الواردة؛ أكثر من رقم قيد واحد في الجهاز نفسه، ويعد هذا القيد السمة التي تميز الرسالة أو المعاملة من غيرها ويجري تتبعها من خلاله، لا يتخذ أي إجراء على الرسالة الواردة قبل قيدها في سجل الوارد، ما عدا الحالات التي يرى رئيس الجهاز أو من يفوضه اتخاذ إجراء في شأنه، وأن تدون المعلومات اللازمة عن الرسالة الواردة على نموذج الإحالة والشروح بالمقاس المعتمد للورق، ويرافق الرسالة حال تسجيلها، ويخصص فيه حقل لـ (الشرح، والتاريخ)، والتوقيع يكفي لتدوين الشروحات لأصحاب الصلاحية بالتتالي في خطوط مستقيمة.

«الاصطناعي" و"التوظيف" على طاولة "التقني والمهني«

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2154575

افتتح نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لسياسات التدريب والجودة الدكتور عبدالله المرزوق، أمس، الاجتماع الدوري العشرين لمديري الإدارات العامة للتدريب التقني بمناطق المملكة والبرنامج المصاحب، الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام، وذلك في مقر إدارة التدريب التقني بالمنطقة الشرقية.

ويهدف الاجتماع والبرنامج المصاحب، إلى تبادل الخبرات وتضافر الجهود بين قيادات المناطق، وإقامة دورة الذكاء الاصطناعي «نظرة من الداخل»، تتناول مفهوم الذكاء الاصطناعي وكيفية تعلم الآلة ومخاطر الذكاء الاصطناعي، إلى جانب ورش عمل عن الذكاء الاصطناعي، والخروج بعدد من التوصيات.

وأوضح مدير التدريب التقني والمهني بالمنطقة الشرقية المهندس بدر العبدالواحد، أن الاجتماع سيناقش عدداً من المحاور، منها مشاركة القطاع الخاص في تحليل مهارات مبادرة تقييم معدلات التوظيف، ومفهوم الرعاية وأهميته لإنجاح مشاريع التغيير، ومبادرات تنمية القدرات البشرية، وتحويل الإشراف على معاهد اللغات إلى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والتحول إلى نظام التدريب النصفي، والاستعدادات لاختبارات الفصل التدريب الثاني، إضافة إلى الاستعدادات لأعمال القبول والتسجيل وتهيئة المنشآت لبدء الفصل التدريبي الثالث 1445هـ.

ترجمة لتأكيدات ولي العهد على الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني

«وقفة تاريخية جديدة".. السعودية: لن نتخلى عن حقوق الفلسطينيين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/politics/2154586

قطع بيان المملكة الذي صدر اليوم (الأربعاء) في ما يتعلق بالمناقشات الجارية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مسار السلام العربي - الإسرائيلي الطريق أمام أي مُزايدات بشأن موقف المملكة التاريخي الثابت والراسخ تجاه قضية فلسطين ووقوفها الدائم مع حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده وتوفير الحياة الكريمة له.

وأوضح البيان تأكيد حكومة المملكة على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المُستقلة على حدود العام 1967؛ يأتي كنفي قاطع للتسريبات غير الصحيحة التي تحاول الولايات المُتحدة الأمريكية تمريرها للإعلام، ويؤكد سيادة القرار السعودي وعدم ارتهانه لأي حسابات من أي دولة كانت.

ويُعد الموقف السعودي الذي عبّر عنه بيان الخارجية تجاه ضرورة حل الموضوع الفلسطيني أولًا وقبل كل شيء وإقامة دولتهم المستقلة موقفًا تاريخيًا بامتياز لدولة اعتادت التصدي لكل أنواع الظلم والاضطهاد الذي تُمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، ويؤكد عدم تخليها عن الدفاع عن حقوق الفلسطينيين مهما كلفها الأمر ذلك.

وتؤكد الوقفة التاريخية الجديدة التي سطّرتها المملكة تجاه أهمية حل الموضوع الفلسطيني وإقامة دولتهم المُستقلة وضمان أن يعيش الفلسطينيون بكرامة تأتي ترجمة لتأكيدات ولي العهد على وقوف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة في حياة كريمة وتحقيق آماله وطموحاته والسلام العادل والدائم.

وتأتي دعوة المملكة المُجتمع الدولي وبالأخص الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الإسراع في الاعتراف بدولة فلسطينية مُستقلة على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بحجم القرارات التاريخية الشُجاعة التي اتخذتها المملكة طيلة الـ76 عام الماضية، وتوازي في أهميتها وتاريخيتها الوقفات الحازمة والحاسمة مع الحق العربي ودعمها للمجهود الحربي ومُشاركة جيشها في حرب 1948 وصد العدوان الثلاثي وقطع النفط.

واتخذت المملكة مُنذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، العديد من المواقف والقرارات التاريخية والشُجاعة وسعت إلى حشد دعم الدول الكبرى والمؤثرة لصالح الوقف الفوري لإطلاق النار واستضافت قمة عربية إسلامية استثنائية مُشتركة لأول مرة في التاريخ من أجل توحيد الصف الإسلامي والعربي ومواصلة الضغط لوقف آلة القتل والدمار الإسرائيلية.

وتهدف التسريبات الأمريكية الإسرائيلية التي تحاول إيهام الرأي العام بشأن انفتاح المملكة على فكرة إقامة علاقة طبيعية مع إسرائيل في ظل استمرارها بالعدوان على غزة، إلى التأثير على الجهد السعودي الرامي إلى تحقيق فوري لإطلاق النار، ويأتي بيان المملكة بما تضمنه من مواقف واضحة وصريحة ليدحض كل المزاعم التي حاولت كل من واشنطن وتل أبيب تسويقها خدمة لمصالحهم وسياساتهم.

اليوم

تصاعد نسب التوطين.. استدامة الصناعات العسكرية تحقق رؤية 2030

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6512764

اهتمت مستهدفات رؤية المملكة 2030 بتوطين قطاع الصناعات العسكرية الوطنية والمضي بها مستقبلًا نحو الاستدامة، وبنسب مرحلية من التوطين المحلي تصل إلى 50% من الإنفاق الحكومي على المعدات والخدمات العسكرية عام 2030. وبنتائج الأرقام حقق التوطين ارتفاعًا من 4% إلى 13.6% حتى نهاية العام 2022، إلى جانب ارتفاع عدد التصاريح التأسيسية والتراخيص لتصل لـ 477 تصريحًا تأسيسيًا وترخيصًا تابعًا لـ 265 شركة، تعمل في قطاع الصناعات العسكرية بحسب إحصائيات الهيئة العامة للصناعات العسكرية.

الصناعات العسكرية

ذكر مدير محفظة التوطين في برنامج تطوير وزارة الحرس الوطني محمد الشهري، أن التوسع العالي في المفاهيم العملية لقطاع الصناعات العسكرية يساعد في الوصول السريع للأهداف والقدرة على استشراف المستقبل بتحدياته مستعرضاً معنى الاستدامة في مجال الصناعة العسكرية بين الإصلاح والصيانة الوقائية والتصحيحية والتحليل المبدئي لسلاسل الإمداد قبل الاستحواذ وهي الخطوة التي تسبق الاستدامة في ذات المجال.

وبين مسؤول شركة الشرق الأوسط البحرية للصيانة عبدالعزيز الزيد، أن جوانب الجاهزية لها ارتباط باستدامة الصناعات العسكرية من خلال التوطين المحلي في المنظومات والقدرات العالية والكوادر البشرية المتدربة.

التويجري: صندوق البنية التحتية يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6512770

أكد نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني محمد بن مزيد التويجري أن تأسيس صندوق البنية التحتية الوطني جاء للإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، مثمنًا الدعم الدائم الذي تحظى به منظومة التنمية الوطنية من القيادة الرشيدة بما يمكنها من تحقيق أهدافها التنموية.

ورفع التويجري بالغ شكره وتقديره إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله-، بمناسبة موافقة مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها اليوم الثلاثاء على نظام صندوق البنية التحتية الوطني.

وأوضح معاليه بهذه المناسبة،

مشاريع البنية التحتية

وأشار التويجري إلى أن الصندوق يهدف إلى تمكين القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في جميع القطاعات المستهدفة، التي يدعمها الصندوق، منوهًا بأن تأثير الصندوق بدأ فعلا من خلال تمويل مشاريع كبرى في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية في الأشهر الأخيرة.

محرك فاعل

وأعرب محافظ صندوق التنمية الوطني د. ستيفن جروف، عن شكره وامتنانه للقيادة، على صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام صندوق البنية التحتية الوطني، مؤكدًا أن الصندوق سيكون محركًا فاعلًا في منظومة التنمية الوطنية وتحقيق أهدافها الطموحة.

وأشار إلى أن الصندوق سيعمل وفق إطار يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، بالتركيز على التأثير التنموي والمحافظة على الاستدامة المالية.

تعزيز جودة الحياة

ويُعد صندوق البنية التحتية الوطني أحد الصناديق والبنوك التنموية المرتبطة تنظيميًا بصندوق التنمية الوطني، ويعنى بالتمويل التنموي لمشاريع البنية التحتية بالمملكة.

ويسهم الصندوق في تسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويعزز جودة حياة الفرد والمجتمع.

نيوم تفتتح مكتباً في نيويورك.. الأميرة ريما بنت بندر:
نيوم مصدر إلهام للمشاريع الطموحة في العالم

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 24 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.al-jazirah.com/2024/20240207/ln10.htm

واس - نيوم:
افتتحت نيوم مكتبها الأول في مدينة نيويورك، العاصمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وإحدى أهم مراكز التجارة والمال في العالم, بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبدالعزيز، سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والرئيس التنفيذي لنيوم، المهندس نظمي النصر، وعدد من شركاء نيوم الإستراتيجيين، ومن مجتمع المال والأعمال في الولايات المتحدة.
وقالت سمو الأميرة ريما في كلمتها خلال الافتتاح الرسمي للمكتب: «يسعدنا أن نشهد افتتاح نيوم مكتبًا لها في نيويورك، فالفرص الواعدة التي توفرها لا يقتصر تأثيرها على المملكة فحسب، بل يمتد إلى محيطها الإقليمي والدولي، فمن خلال دورها كمحفز للابتكار والتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، فإن نيوم تمثل مصدر إلهام للمشاريع الطموحة في جميع أنحاء العالم، لما تمثله من نموذج فريد لمدن المستقبل.«
من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لنيوم، المهندس نظمي النصر: «لدينا قناعة راسخة بأهمية العمل مع الشركاء الدوليين القادرين على دعم جهودنا لتحقيق رؤية نيوم، ومن هذا المنطلق اخترنا مدينة نيويورك لافتتاح مكتبنا الدولي الثاني، نظرًا لمكانتها الدولية كعاصمةٍ عالمية لقطاع المال والأعمال», مضيفًا أن نيوم عززت استثماراتها وشراكاتها مع شركاتٍ أمريكية عدة، ومن خلال هذا المكتب تطمح نيوم لتنمية علاقتنا الاستثمارية مع قطاعات الصناعة والأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرة مستقبلية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.alriyadh.com/2058131

هاني وفا

موافقة مجلس الوزراء يوم أمس على نظام صندوق البنية التحتية الوطني يأتي في إطار مسار التطوير الشامل الذي تشهده بلادنا في المجالات كافة، والبنية التحتية عنصر مهم في العملية التنموية كونها تعني أن ما تقوم عليه المشروعات الكبرى في القطاعات الحيوية مبني على أسس متينة تضع المستقبل نصب أعينها، فتحت مظلة الصندوق ينضوي اثنا عشر بنكاً وصندوقاً تغطي كافة مجالات الحياة المتعلقة بأنشطته، ما يعطيه أهمية كونه منخرط في مجالات تنموية متعددة تغطي قطاعات عدة يتم تمويلها حكومياً أو عبر القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في تنفيذ تلك المشروعات

تماشياً مع رؤية 2030 التي وضعت التطوير والتحديث والابتكار كأحد أهدافها الرئيسة، فكان لا بد أن يشمل التطوير والتحديث صندوق البنية التحتية كونه ركيزة أساسية في قيام المشروعات الضخمة التي تعمل المملكة على تحقيقها وتحتاج أن تنفذ على الوجه الأكمل، واضعة في اعتبارها التطورات المستقبلية والزيادة المضطردة في عدد السكان، والاحتياجات الأساسية التي تساهم في رفع جودة الحياة التي هي هدف رئيس في الرؤية، فعجلة التنمية في المملكة لا تتوقف بل هي سريعة الدوران، ورشة عمل لا تهدأ، تهدف لأخذ وطننا إلى مكانته الحقيقية الطبيعية بين الدول الأكثر تقدماً في العالم، ومن أجل ذلك فإن معايير العمل جداً عالية، ودقة التنفيذ مطلب أساسي، وسرعة الإنجاز لا مماطلة فيها، فمشروعات البنية التحتية تحتاج إلى كل ذلك، ورغم أن البنية التحتية الحالية في بلادنا تعتبر أكثر من جيدة إلا أن بلادنا وخلال السنوات والعقود المقبلة ستشهد -بحول الله وقوته- قفزات حضارية غير مسبوقة ليس محلياً أو حتى إقليمياً بل على المستوى العالمي، ومن أجل ذلك تم وضع الخطط اللازمة من أجل مواكبة المرحلة المقبلة والاستعداد لخوضها بكل جاهزية وتمكن.

قضايا الرأي العام السعودي.. ماذا بعد؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2154549

أحمد الجميعة

من خلال مسح ميداني على عينة من اهتمامات الرأي العام السعودي الداخلي خلال العام 2023؛ يتضح أنها تتركز في ست قضايا رئيسة، هي: القبول الجامعي، والتوظيف، والعلاج، والسكن، وأسعار السلع الغذائية، وتذاكر الطيران الداخلي، حيث يتفاوت الاهتمام بهذه القضايا بين منطقة وأخرى، وتنشط بين وقت وآخر من العام، كما تختلف وجهات النظر حولها بحسب المستجدات والمتغيرات المرتبطة بها، ولكنها تبقى الأكثر تأثيراً في الرأي العام السعودي.

السؤال الآن؛ هل لدينا اليوم جهة أو لجنة مختصة في مركز الحكومة تتولى متابعة هذه القضايا مجتمعة، وتحليلها، وتقديم الحلول لها، إلى جانب توثيق ورصد وتحليل الرأي العام حولها، والتنبؤ بتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية؟

من الطبيعي جداً أن كل جهة حكومية تتابع ما يخصها من تلك القضايا، وتبذل الكثير من الجهد لمعالجتها، وقبل ذلك رصدها وتحليلها، وهذا لا شك فيه، ولكن الواقع يشير إلى الحاجة إلى عمل حكومي تكاملي بين جهات عدة للنظر في قضايا الرأي العام، والتدخل السريع لاحتوائها، والتعامل معها في حينها، ودراسة وتقييم خطورتها، وتقديم التوصيات والمقترحات التي تساهم في الحد من تداعياتها.

كما أن الحاجة أيضاً تتطلب توحيد عملية الرصد والتحليل والتنبؤ لقضايا الرأي العام في المجتمع السعودي، وليس كل جهة ترصد وتحلل بطريقتها وأسلوبها، بحيث يكون هناك تقارير يومية من جهة مختصة ومحايدة يوكل لها هذه المهمة، وتقدّم توصياتها بشكل دوري.

الرسالة المهمة هنا؛ إن العمل الفردي لكل جهة لا يكفي للتعامل مع قضايا رأي عام بهذا الحجم من التأثير، ولكن ما يطمئن المواطن أن الجميع يعمل للتخفيف من تداعياتها، وهذا بحد ذاته تطور مهم في المعالجة، ويبقى الأهم وهو توحيد الجهود من خلال لجنة مختصة لمتابعة قضايا الرأي العام في المجتمع.

اليوم الفرص التي أمامنا مع رؤية 2030 أكثر من التحديات التي نواجهها، وبالتالي تطوير منظومة المعالجة هو ما نحتاجه في هذه المرحلة، وليس فقط تسمية تلك القضايا التي يراها البعض معروفة ومتكررة، ولن تكون تلك المعالجة ذات أثر إلاّ تحت مظلة جهة إشرافية تتولى متابعة هذه المهمة.

دورنا كمجتمع أن نكون أكثر ثقة وتفاؤلاً بما تقدمة الحكومة -ولا تزال- في التعامل مع هذه القضايا، وأن يكون دورنا إيجابياً في مساندة هذه الجهود، ولا تكون ردة فعلنا في شبكات التواصل الاجتماعي لمجرد الانتقاد، بل المساهمة في تقديم الحلول، حيث تمثّل شراكة المواطن الحجر الأساس لكل جهد يُبذل؛ لأنه باختصار سيبقى أولاً في اهتمام حكومته.

صوت الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، قوة دافعة للقضاء على هذا الانتهاك

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م
https://news.un.org/ar/story/2024/02/1128247

تعرضت أكثر من 200 مليون فتاة وامرأة- على قيد الحياة اليوم- لممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية التي تعد انتهاكا لحقوقهن وتضر بصحتهن البدنية والعقلية، يستمر مدى الحياة. ويحدق خطر إجراء هذه الممارسة بأربعة ملايين وأربعمئة ألف فتاة قد يتعرضن لهذا العنف الجنساني خلال العام الحالي.

للتصدي لتلك الممارسة خصصت الأمم المتحدة يوما دوليا تحييه سنويا لحشد الجهود ونشر الوعي بشأن عدم التسامح مطلقا معها. وفي رسالته بمناسبة اليوم الدولي، شدد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي للأعراف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تفسح المجال لإدامة التمييز ضد النساء والفتيات والحد من مشاركتهن وقيادتهن.

أنشأ صندوق الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسف صندوقا استئمانيا للقضاء على هذه الممارسة التي تُعرف أيضا بختان الإناث، بالتركيز على تغيير الأعراف الاجتماعية المترسخة في بعض مناطق العالم. الدكتورة وصال أحمد، المنسقة الدولية للصندوق، أشارت إلى أن إحياء اليوم الدولي هذا العام يركز على إسماع أصوات الناجيات ودعم جهودهن لاستعادة حياتهن.

في حوار مع أخبار الأمم المتحدة قالت دكتورة وصال أحمد إن تكلفة المضاعفات الصحية الناجمة عن هذه الممارسة الوحشية تقدر بـ1.4 مليار دولار سنويا، هذا بالإضافة إلى الآثار طويلة الأمد على صحة النساء الجسدية والنفسية.

فيما يلي نص الحوار مع الدكتورة وصال أحمد.

أخبار الأمم المتحدة: وفقا لمنظمة الصحة العالمية خضعت 200 مليون امرأة وفتاة لتشويه الأعضاء التناسلية، لماذا من الصعب القضاء على هذه الممارسة وما هي أهم التحديات الماثلة أمام ذلك؟

دكتورة وصال أحمد: تركيز اليوم العالمي لعدم التسامح مطلقا مع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لهذا العام ينصب على الناجيات من هذه الممارسة الضارة، تحت عنوان "صوتها مهم". إن صوت كل ناجية هو بمثابة دعوة للعمل والاستثمار في الحركات التي يقدنها. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يُعرف بشكل خاطئ بختان الإناث، ولكنه ليس مثل ختان الذكور، فهو انتهاك عالمي لحقوق الإنسان ويؤدي إلى العديد من المضاعفات الصحية الخطيرة .

ولكن رغم ذلك ليس من السهل القضاء عليه لثلاثة أسباب :**أولا**، تمثل هذه الممارسة الضارة عرفا اجتماعيا راسخا تتوارثه الأجيال بمعتقدات ليس من السهل تغييرها، لأنها غالبا ما ترتبط بشكل خاطئ في أذهان المجتمعات بقيم إيجابية مثل النظافة والطهارة .**ثانيا**، المعتقدات حول هذه الممارسة متعددة وتختلف حسب المكان من كونها طقوسا ضرورية للعبور للأنوثة أو للحفاظ على شرف العائلة من خلال الحد من الرغبة الجنسية لضمان العذرية قبل الزواج إلى آخره، مما يتطلب بالتالي صياغة كل تدخل .**وأخيرا**، نحتاج لجهود كل الجهات الفاعلة للقضاء على هذه الممارسة الضارة، ونحن لم نستثمر بشكل كاف في هذا الصدد.

أخبار الأمم المتحدة: نعلم أن معظم هذه الممارسات تحدث في أفريقيا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط، ما هي السبل التي تحاول الأمم المتحدة عبرها التصدي لهذه الممارسات مع الأخذ في الاعتبار المعتقدات والأعراف المحلية؟

دكتورة وصال أحمد: نعم، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عادة ما يكون مرتبطا بمعتقدات وقيم يُعتقد أنها إيجابية ليست محل شك لدى المجتمعات الممارسة. لذا من الضروري التشكيك في هذه المعتقدات والعمل على فصل القيم الإيجابية عن هذه الممارسة. علاوة على ذلك، يجب ربط الحركات الاجتماعية الداعمة للتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على المستوى الشعبي والمحلي والوطني .

تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات المحلية لتحفيز التغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال عدة أوجه. أولا، تعمل الأمم المتحدة على تحديد وتشجيع تنفيذ التدخلات الفعالة القائمة على الأدلة. مثلا، نحن نعلم أن التدخلات مثل التسويق الاجتماعي ووسائل الإعلام، وإشراك الزعماء الدينيين والثقافيين والعاملين في مجال الصحة في نقاط تقديم الخدمات عادة ما ترتبط بشكل إيجابي بتغيير المواقف في المجتمعات. لذا تدعم الأمم المتحدة الجهات المعنية الفاعلة بتكييف وتبني هذه التدخلات مع كل سياق.

وتعمل أيضا على دمج هذه التدخلات المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية داخل مؤسسات لها وصول واسع وتأثير مباشر على المجتمعات المحلية مثل وزارات الصحة. وأخيرا، وليس آخرا، تعمل الأمم المتحدة على توفير وتحديد وتعبئة عمليات التمويل المتنوعة والموارد التقنية لتوسيع نطاق التدخلات حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

أخبار الأمم المتحدة: هذه الممارسة لها آثار ضارة للغاية على صحة النساء سواء البدنية أو النفسية، ولكن ما هي التكلفة المادية المترتبة على تلك الممارسة والتي تتكبدها الأنظمة الصحية وبالتالي المجتمعات؟

دكتور وصال أحمد: تقدر منظمة الصحة العالمية التكاليف الصحية لعلاج المضاعفات المرتبطة بهذه الممارسة الضارة بما يقارب المليار ونصف المليار دولار سنويا. يتطلب القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تعزيز الشراكة والملكية من خلال الحوار وتوضيح القيم والتشكيك في المعتقدات التي لا تستند على أسس علمية.

ولا يمكن سن السياسات والقوانين العقابية في غياب التأييد المجتمعي، حيث تشير الأدلة إلى أن القانون العقابي الخاص بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وحده غير فعال ويمكن أن يؤدي إلى إخفاء هذه الممارسة وعدم رصدها، وربما يؤدي إلى عدم سعي الأسر للحصول على الرعاية الصحية حال حدوث مضاعفات، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة منها الوفاة .

كاريكاتير

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م

https://www.aleqt.com/2024/02/06/article_2697676.html

الجزيرة
AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 26 رجب 1445هـ - 07 فبراير 2024م

https://www.al-jazirah.com/2024/20240207/cr1.htm